

تمرين تحليل السياسات

المؤلف: خلود محمد الزعابي، ماجستير تنفيذي في الإدارة العامة 2018

ملخص

سياسة تعويم الجنية في مصر

في وقت تعاني فيه مصر من تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من (13.2) مليار دولار في 2008 إلى أقل من (3.1) مليار دولار في أعقاب أحداث يناير 2011، ليصل خلال النصف الثاني من عام 2016 إلى أقل من (3) مليار دولار، وتراجع الاحتياطي النقدي من مستوى (36) مليار دولار في 2011 إلى (16.6) مليار دولار بنهاية سبتمبر 2016 يظهر تثبت سعر الجنية أمام العملات الأجنبية عائقاً رئيسياً أمام دفع عجلة الاستثمار الأجنبي والحفاظ على رصيد الاحتياطي النقدي. وفي ظل تراجع إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج وتأثر إيرادات قناة السويس بتراجع التجارة العالمية واستمرار عجز الميزان التجاري، ظهرت أزمة نقص العملات الأجنبية بالقطاع المصرفي، بما أوجد سوقاً موازية يتداول فيه الدولار بقيمة تجاوزت (20%) من سعره الرسمي في بعض الأحيان، ليقرر البنك المركزي المصري تعويم تدريجي للجنية يبدأ من 14/3/2016 إلى التعويم الكامل للجنية ابتداءً من 3/11/2016، بالإضافة إلى انتهاج سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بسعر الصرف، والتي من شأنها علاج التشوهات في منظومة أسعار الصرف واستعادة النقد الأجنبي داخل الجهاز المصرفي بصورة منتظمة ومستدامة تعكس آليات العرض والطلب.

في أوائل التسعينات من القرن الماضي انطلق برنامج التحرير المالي في مصر بسلسلة من الإجراءات التي هدفت في مجملها إلى القضاء على الكبح المالي الذي استقرت عليه السياسات النقدية والمالية المصرية منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات. ولم يكن هذا البرنامج منفصلاً عن حزمة الإجراءات التي تشكل منها آنذاك برنامج تحقيق الاستقرار والتعديل الهيكلي الذي بدأ في 1991، فقد حرّرت معدلات الفائدة وسعر الصرف، كما بدأت إجراءات إصلاح النظام المصرفي. وقد كان الحصاد الاقتصادي طيباً في مصر خلال السنوات العشر الأولى من برنامج التحرير المالي، ومنذ أوائل عام 2001 حين تم التخلي عن النظام الثابت لسعر الصرف والتحول إلى نظام سعر صرف وسيط، ولكن هذا النظام لم يختبر عملياً الأمر الذي أدى إلى تعويم جزئي للجنية في يناير 2003، مروراً بتعويم الكامل للجنية في نوفمبر 2016، حيث عصفت الأحداث الداخلية والخارجية بقيمة الجنية، وأدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية عديدة.

يهدف موجز السياسات هذا إلى تقديم عدد من التوضيحات والتحليلات التي تتعلق بالتعويم وتوقيتته، وأسبابه وآثاره، ومسؤولية البنك المركزي المصري، والمساعدات المتوقعة من صندوق النقد الدولي، ثم بعد ذلك ننتقل إلى العوامل الفعالة في السوق المحلي التي ستقرر في النهاية النتائج التي ستؤول إليها القرارات الأخيرة في الأجل القصير والأجل المتوسط لسياسة تعويم الجنية، وبيان المخاطر والتحديات الاقتصادية والاجتماعية بسبب هذه السياسة.

نبذة عن سلسلة تمرين تحليل السياسات

تمرين تحليل السياسات هو عبارة عن سلسلة من ملخصات السياسات التي يؤلفها الطلاب، حيث توفر منبرا لطلاب كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية للتمرين على تحليل السياسات ذات الصلة بالوطن العربي. يقوم الطلاب بتحديد قضايا تعنى بالسياسات المحلية أو العربية وتحليلها وتقديم مقترحات لتحسينها. تساهم السلسلة في زيادة تأثير الإنتاج العلمي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية على نطاق السياسات العامة. كما تقوم السلسلة بالارتقاء بمستوى جودة نتاج البحث العلمي لطلاب الكلية. تعرض السلسلة منتجات البحث العلمي التي ينتجها الطلاب والتي تعتمد على الممارسة الفعلية في مجال السياسات العامة مما يتيح الفرصة أمام طلاب الكلية للتعاون مع ممارسين في نفس المجال والاستفادة من الخبرات المختلفة.

تحليل الوضع الحالي

أولاً: مفهوم وخلفية تعويم الجنية في مصر

تعويم سعر صرف العملة هو أسلوب في إدارة السياسة النقدية، ويعني ذلك أن يترك البنك المركزي سعر صرف عملة ما ومعادلتها مع عملات أخرى يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق النقدية، وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها تبعاً لمستوى تحرر اقتصادها الوطني ومرونة جهازها الإنتاجي. وتضم سياسة التعويم نوعان:

1. التعويم الحر: ويعني أن يترك البنك المركزي سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى العرض والطلب، ويقتصر تدخل البنوك المركزية في هذه الحالة على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير. ويتم الاعتماد على هذا النوع من التعويم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، مثل الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني، لكن لا يكون مجدياً أو يمكن الاعتماد عليه في الحالة المصرية التي يعاني اقتصادها من العديد من الأزمات، ولم تتحول بعد إلى دولة منتجة ترتفع صادراتها عن وارداتها.

2. التعويم المدار: ويقصد به ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً للعرض والطلب مع تدخل البنك المركزي كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات، مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية "السوق السوداء".

وفي الثالث من نوفمبر 2016 أطلقت مصر سياسة "تعويم سعر صرف الجنيه" بناءً على نصيحة مقدمة من صندوق النقد الدولي، وكشروط من شروطه لمنح مصر قرضاً بقيمة (12) مليار دولار في إطار سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية تتضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية للمالية العامة للحكومة لمواجهة التحديات الاقتصادية القائمة، وبهدف منح البنوك المصرية للمرونة وإنهاء تداول العملة خارج القنوات الشرعية(1).

ثانياً: أسباب إقرار سياسة تعويم الجنية في مصر

هناك عدة أسباب مباشرة فرضت قدراً هائلاً من الضغوط على الإدارة السياسية في مصر لاتخاذ قرار تعويم الجنيه بسرعة على الرغم من خطورة هذا القرار. وهذه العوامل هي:

1. سعي مصر إلى الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة (12) مليار دولار تدفع على ثلاث سنوات، وكان من أهم شروط الحصول على القرض هو تعويم

الجنية المصري تعويماً كلياً، ولكن المفاوضات انتهت إلى التعويم المدار.

2. رغبة البنك المركزي المصري في القضاء على السوق غير الشرعي أو ما يعرف بالسوق السوداء لتجارة العملة، حيث إنه بقرار التعويم سيتم القضاء على تلك السوق بقدر المستطاع، ولكن بشرط تغذية الأسواق باحتياجاتها من النقد الأجنبي.

3. عدم استنزاف الاحتياطيات الدولية من جراء الدعم المتكرر للجنيه المصري من خلال عرض الدولار في شكل العطاءات الدورية أو الاستثنائية التي كان يقوم بها البنك المركزي بهدف تلبية الطلب على العملة الأجنبية. ولكن بعد قرار التعويم واقتراب سعر الصرف بين العمليتين من السعر العادل، فلن يضطر البنك المركزي إلى التدخل إلا بشكل محدود، حيث إن إجراء التعويم عمل على تخفيف الضغط الواقع على الجنيه المصري بفعل ارتفاع الطلب على الدولار، وبالتالي يمكن للبنك المركزي استخدام الاحتياطيات الدولية في أوجه اقتصادية أخرى بعيداً عن مشاكل سعر الصرف التي كانت ماثرة باستمرار سابقاً.

4. تقوية مركز مصر المالي من خلال زيادة حجم الاحتياطيات الدولية، وهو ما يؤدي إلى إعادة الثقة في الاقتصاد المصري من جديد، وينعكس هذا الأمر على تحسن تصنيف مصر الائتماني لدى وكالات الائتمان الدولية، وبالتالي انعكاس هذه الثقة في صورة تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية.

5. زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، إذ يؤدي تخفيض قيمة الجنية بهذه النسبة الكبيرة إلى انخفاض أسعار الصادرات المصرية، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية في الخارج.

6. دعم الاحتياطي النقدي، حيث ينجح قرار تعويم الجنيه في تحقيق الأهداف قصيرة الأجل للبنك المركزي المتمثلة في حل أزمة نقص العملة الأجنبية، والقضاء على السوق السوداء للصرف الأجنبي، علاوة على تزايد الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين.

7. كذلك ينطبق الأمر على قطاع السياحة، فقرار التعويم سيؤدي إلى زيادة عامل الجذب لقطاع السياحة في مصر، فالدولار الذي كان يحمله السائح قبل قرار التعويم كان يستبدل بمبلغ (8.88) جنيه، أما الآن فقد ارتفع معدل الصرف المبدئي بأسعار اليوم (18.4) جنيه تقريباً، وهو ما يعني تعاضم الخدمات التي يحصل عليها السائح مقارنة بما قبل إجراء التعويم.

السوداء التي أصبحت متحكمة تماماً في عرض الدولار، وفي هذه الفترة قلت بالفعل الموارد التقليدية للدولار، ولكن ظلت التحويلات الرسمية للعاملين بالخارج على نقصها الطفيف لتعوض معظم ذلك الانخفاض، إضافة إلى الاستثمار المباشر والقروض الخارجية.

ثالثاً: قراءة تحليلية في مؤشرات الاقتصاد المصري خلال فترة أزمة الدولار (2013 - 2016)

يلاحظ من الجدول (1) والرسم البياني (1) الموضح بالأسفل أن تلك الفترة شهدت تفاقم ما سمي بأزمة الدولار، حيث صعد الدولار إلى ضعف سعره في الفترة السابقة في السوق

جدول رقم (1)

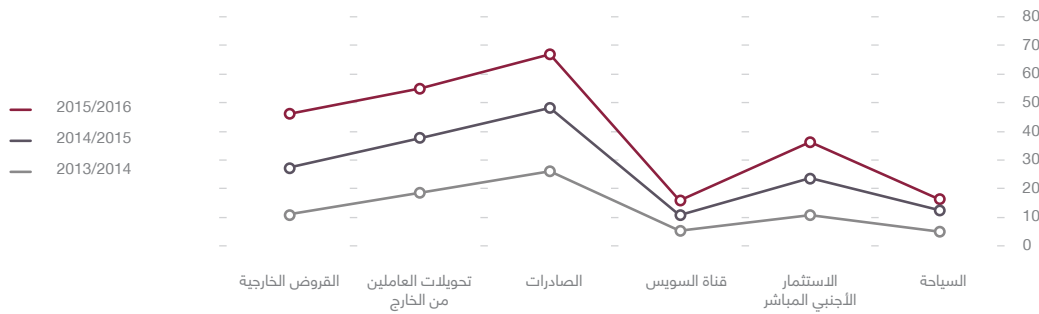
مصادر النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة من (2013 - 2016) بالمليار دولار

السنة	السياحة	الاستثمار الأجنبي المباشر	قناة السويس	الصادرات	تحويلات العاملين من الخارج	القروض الخارجية
2014 /2013	5.1	10.9	5.4	26	18.5	11
2015 /2014	7.4	12.9	5.4	22.2	19.3	16.3
2016 /2015	3.8	12.4	5.1	18.7	17.1	19

المصدر: البنك المركزي المصري (2017)

الشكل البياني (1)

توضيح بياني لمصادر النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة من (2013 - 2016) بالمليار دولار



المصدر: البنك المركزي المصري (2017)

هذا الانخفاض في حجم الطبقة المتوسطة لتعويض الجنيه المصري، واستحقاقه المركز الأول عالمياً في تقرير أسوأ أداء للعملات عالمياً، ومن ثم ارتفاع مستوى التضخم بدرجة كبيرة كانعكاس مباشر لقرار تعويم الجنيه المصري. وأوضحت بيانات الجدول تحسن ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر حيث ارتفع بمقدار 45% بين

كما يتضح من الجدول أيضاً تراجع معدل النمو المتوقع في عام 2016 بمقدار 0.9% ليستقر عند معدل نمو 3.3% في عام 2016 بدلاً من مستوى نمو بلغ 4.2% عام 2015، ويعزى هذا التراجع لمتغيرين أساسيين، أولهما أزمة النقد الأجنبي التي حجت الإنتاج في النصف الثاني من عام 2016، وثانيهما تراجع حجم الطبقة المتوسطة، وبدوره يرجع

أقل من المتوقع أن يصل إلى نحو 2.2% عام 2021. وفي المجمل يعد عام 2016 من الأعوام العسيرة التي مرت على الاقتصاد المصري حيث شهدت معظم المؤشرات تراجع ملحوظ، وانعكس ذلك بتأثير مباشر على مستويات المعيشة، وعليه تراجعت الطبقة المتوسطة بمستوى غير مسبوق، وما زال الاقتصاد المصري يحتاج المزيد من خطط الإصلاح الاقتصادي، والاعتماد على خلق سوق تنافسية وإفساح المجال للقطاع الخاص، وتوفير بيئة مناسبة للأعمال الصغيرة والمتوسطة لخلق مزيد من فرص العمل بما ينعكس بالإيجاب على معدل النمو المتدني.

ثانياً: الآفاق المستقبلية المرجوة من قرار تعويم الجنية المصري في ضوء التجارب الدولية

من أهم الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا السياق هو: هل قرار تعويم الجنية المصري سيؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية، والقضاء بشكل نهائي على السوق السوداء؟ في الواقع إن مدى نجاعة هذا القرار من عدمه تعود إلى طريقة معالجة المجموعة الاقتصادية في الحكومة المصرية للوضع الاقتصادي الكلي خلال المرحلة المقبلة، ومعالجة القضايا الاجتماعية كذلك. فعلى مستوى الشق الاجتماعي، إذا لم تتمكن الحكومة من كبح جماح التضخم، والهبوط بمعدلاته إلى مستويات معقولة، وزيادة الأجور بالجنيه المصري، وضبط الأسواق بشكل محكم لضمان عدم ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى السلع التي ليس لديها مسوغ حقيقي للارتفاع، وإذا لم ترتفع شبكة الضمان الاجتماعي لتغطي كافة الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، فمن المتوقع أن يكون قرار تعويم الجنية المصري وبالل على طبقات المجتمع المتوسطة وما تحتها، والتي تصل إلى أكثر من 80% من عدد السكان. وإذا لم تتمكن الحكومة من الاستفادة من قرار تعويم الجنية بأقصى قدر ممكن على المستوى الاقتصادي في شكل تعظيم تدفقات النقد الأجنبي، وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام، فمن المتوقع أن يتفاقم قرار تعويم الجنية المصري على المدى المتوسط والبعيد من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مصر.

وبعد قرار التعويم الكامل للجنية المصري اليوم على درجة كبيرة من المخاطرة، بسبب العواقب الوخيمة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذا لم تستطع الحكومة دفع الاقتصاد المصري للأمام، ويتجلى ذلك في تقرير وكالة "موديز" في ديسمبر 2017 الذي جاء مخيباً للآمال، إذ أبقت تصنيف مصر الائتماني عند درجة B3 مع الإبقاء على نظر

عامي 2014 و2015، هذا وقد تحسن مؤشر ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وارتفع المؤشر بمقدار 4 درجات ليرتفع من الترتيب 126 إلى الترتيب 122 عالمياً.

تحليل سياسة تعويم الجنيه في مصر أولاً: المخاطر الاقتصادية والاجتماعية لتعويم الجنية في مصر

يلاحظ أن قرار تعويم الجنية يترتب عليه العديد من الآثار، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي:

- 1. ارتفاع معدل التضخم:** يؤدي تعويم الجنية إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير، وهناك عجز في الميزان التجاري بلغ (37.6) مليار دولار خلال العام المالي 2015/2016 وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري وبالتالي في ظل سعر صرف ما قبل التعويم فإن المستوردين سيقومون بتحميل المستهلك النهائي لفارق العملة، مما يصحبه من موجة تضخمية تطال كافة السلع، ولو لم يكن لها علاقة حقيقية بارتفاع سعر الدولار. وقد شهد معدل التضخم ارتفاعاً حاداً في عام 2017 حيث بلغ نحو 35% خاصة وأن قرار تعويم الجنية كان مصحوباً بعدد من القرارات لتحرير الأسعار، أسعار المحروقات وخدمات المرافق العامة من ماء وكهرباء فضلاً عن زيادة ضريبة القيمة المضافة.
- 2. ارتفاع معدل الدين العام:** بلغ الدين الخارجي لمصر في نهاية العام المالي 2015/2016 حوالي (55.7) مليار دولار وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري.
- 3. انخفاض القوة الشرائية للجنية:** حيث انخفضت قدرة الجنية المصري الشرائية بمعدل (48%) وهو ما يؤدي إلى تآكل الدخل والمدخرات بالجنية.
- 4. الأثر على الطبقة الفقيرة:** في عام 2016 بلغ معدل الفقر نحو 27.5% وبعد هذه القرارات التقشفية من المنتظر أن يتزايد معدل الفقر ودخول شريحة أكبر تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.9 دولار في اليوم.
- 5. عجز الميزان الجاري:** يبلغ حجم التجارة الخارجية لمصر نحو 85 مليار دولار سنوياً، حيث تستورد مصر سنوياً بنحو 60 مليار دولار فيما تبلغ الصادرات نحو 24.3 مليار دولار محققة بذلك عجز في الميزان التجاري يقدر بنحو 40 مليار دولار. وعانى الميزان التجاري من عجز مستمر قدر بنحو 2% عام 2010 وتزايد إلى أن وصل إلى نحو 6% عام 2016 ومن المتوقع أن يظل هناك عجز وإن كان بمعدل

فضلاً عن خفض معدلات سعر الفائدة المرتفعة لتنشيط الطلب المحلي على القروض ومن ثم الاستثمار المحلي الذي من الممكن أن يكون قاطبة للنمو في ظل تزايد الفرص بالسوق المحلي، في سوق قوامه أكثر من 100 مليون نسمة.

الخلاصة والتوصيات

يتضح مما سبق أن مصر أطلقت سياسية تعويم سعر صرف الجنيه في الثالث من نوفمبر 2016، حيث كان هذا القرار بمثابة خطوة حاسمة لتأمين الحصول على قرض صندوق النقد الدولي البالغ 12 مليار دولار. ويلاحظ إن هذا القرار كان لازماً وضرورياً، على الرغم مما خلفه من غلاء كبير في الأسعار، وكان له بالغ الأثر على الطبقتين المتوسطة والفقيرة، لما أحدثه من ارتفاعات كبرى في معدلات التضخم والأسعار. إلا أن هذا القرار ساهم في زيادة الاحتياطي الأجنبي بالبنك المركزي المصري، وأيضاً القضاء على السوق السوداء للدولار، وبالنتيجة ارتفع احتياطي النقد الأجنبي.

وعليه ترى الباحثة أن الإصلاح الاقتصادي رحلة طويلة، ولا يمكن الحكم على حالة تعويم الجنيه في مصر بحيدية بعد مرور عام تقريباً فقط، ونتوقع أن تكون هناك المزيد من الآثار الإيجابية لهذا القرار خلال عدة سنوات قادمة بسبب خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تسير فيها مصر. وعليه نوصي بالآتي:

1. ضرورة تحقيق الشفافية في البيانات المتاحة وتوحيدها، خصوصاً فيما يتعلق بالمؤشرات ذات العلاقة بسعر الصرف وعلى رأسها معدل التضخم.
2. العمل على تصحيح الخلل الحالي في هيكل أسعار الفائدة على الجنيه المصري بغرض تحويل أسعار الفائدة إلى أداة لتوليد عائد ادخاري إيجابي وليس عائداً سلبياً. حيث إن أسعار الفائدة السلبية هي المتهم الرئيسي في ظاهرة ضعف الميل للادخار لدى المصريين. ولا نستطيع هنا أن نقترح سعراً للفائدة يحقق عائداً إيجابياً، لكن المعروف أن العائد الإيجابي يتمثل في مقدار العائد الذي يفوق معدل التضخم؛ فتحديد سعر للفائدة يساوي معدل التضخم يكفي بالكاد للمحافظة على قيمة العملة ومن ثم على قيمة المدخرات من عام لآخر، وما يزيد عن ذلك يعتبر عائداً صافياً إيجابياً بعد خصم التكاليف والرسوم الإدارية المصرفية والضرائب.
3. السعي نحو ابتكار أوعية ادخارية دولارية بأسعار فائدة متميزة يزيد عن أسعار الفائدة في دول الخليج التي تستضيف العدد الأكبر من المصريين العاملين في

مستقبلية "مستقرة" مؤكدة أن هذا التصنيف نابع من رؤيتها بأنه يتلاءم مع وضع الأخطار الائتمانية لمصر، ومن أن الأخطار الصعودية والنزولية على التصنيف "متوازنة". وتتخوف وكالة "موديز" من أن الديون ستصل لنحو 100% من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم توقع الوكالة بتراجع الدين العام لنحو 90% في العام المالي 2018/2019 إلا أنها تؤكد أن الديون مازالت مرتفعة جداً.

ويلاحظ أن هناك سياسات بديلة مؤقتة - كان وما زال هناك ضرورة لتبنيها - بهدف إصلاح ما يمكن إصلاحه على ضوء قرار تعويم الجنيه في مصر، وهي فرض قيود مؤقتة وفعالة على أكثر الأشكال ضرراً لخروج رؤوس الأموال والتي قامت بها العديد من الدول مثل: (تجربة دولة ماليزيا 1997 - تجربة دولة الأرجنتين 2001 - تجربة قبرص 2013 - تجربة دولة آيسلندا 2014)، وفي المجمل هناك (37) دولة فرضت قيوداً أو أكثر على خروج رؤوس الأموال خلال الفترة من (2010 - 2015).

كما يلاحظ في الحالة المصرية أن البنك المركزي وهيئة سوق المال فرضت عدداً من القيود على خروج رؤوس الأموال ولكنها كانت قيوداً غير فعالة، لأنها سياسات مجترأة وغير مكتملة، مثل الحد الأقصى للسحب من بطاقات الائتمان، واستبدال العملات الأجنبية بغرض السفر والتي فرضها البنك المركزي في عام 2017، وكان هذا الإجراء متأخراً. ونجد أنه ووفقاً للتقارير المالية المصرية أنه ما زال هناك فرصة لوقف انهيار الجنيه عن طريق فرض قيود مؤقتة على حركة رؤوس الأموال، وهناك بعض التجارب الناجحة التي اتخذت هذا النهج، بغرض الحد من انخفاض قيمة العملة المحلية، ومن ذلك وضع حوافز ضريبية للشركات التي تحتفظ بما لا يقل عن نصف أرباحها لإعادة استثمارها داخل مصر (على سبيل المثال الجزائر)، أو فرض ضرائب على الشركات التي تمتلك فروعاً في ملاذات ضريبية (على غرار الضريبية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية)، أو الانضمام إلى قاعدة بيانات الدول التي تتبادل آلياً المعلومات البنكية عن انتقال الأموال، وهي آلية تبنتها مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خاصة بتتبع تهريب الأموال إلى الملاذات الضريبية في الخارج.

علاوة على ذلك، تحتاج الإدارة الاقتصادية المصرية في الأجل القصير والمتوسط الاعتماد على فتح أسواق خارجية جديدة للصادرات المصرية، علاوة على إتباع خطة محكمة قوامها استقطاب "السياحة الغنية" خاصة السائحين القادمين من غرب أوروبا لتعزيز الإيرادات السياحية للمستويات القياسية،

- الاقتصادية الكافية وليس بتوسيع دائرة الاشتباه الجنائي في المعاملات النقدية.
6. وضع برنامج اقتصادي عاجل لعلاج تشوهات العرض والطلب في الأسواق، يهدف إلى تقليل الضغوط على العملة المحلية بتوفير سلع منتجة محلياً تحل بأساليب اقتصادية وليس إدارية محل السلع المستوردة، وزيادة إنتاج السلع ذات القيمة المضافة العالية القابلة للتصدير (على الرغم من ندرتها). ويضمن هذا البرنامج تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة كلياً أو جزئياً، وزيادة الاستثمار في الصناعات سريعة العائد، خصوصاً في مجالات إنتاج السلع الاستهلاكية وصناعات إنتاج المواد الوسيطة وقطع الغيار.
7. العمل على استعادة الثقة بالسياسة الاقتصادية للدولة المصرية في أوساط شركات السياحة والاستثمار والنفط المحلية والإقليمية والأجنبية؛ بإصدار بيان واضح وشفاف يعترف بالحقائق الاقتصادية كما هي، ويوضح برنامج عمل الدولة في الأجلين القصير والمتوسط، مع ضمانات قانونية بعدم تغيير إطار ذلك البرنامج خلال فترة زمنية لا تقل عن فترة 10 سنوات.
4. استخدام آليات التدخل في سوق الصرف بكفاءة بواسطة البنك المركزي المصري. وفي هذا السياق يجب الكف عن العطاءات الدولارية الأسبوعية المحددة القيمة (120 مليون دولار حالياً). ويجوز للبنك المركزي أن يتدخل في عمليات السوق المفتوحة بيعاً وشراءً بدون الإعلان عن ذلك لضمان الحد من قيمة التقلبات ومن سرعتها، بحيث تبدو السوق قادرة على موازنة نفسها، وامتصاص الصدمات والضغوط المفاجئة.
5. التحوط ضد "ظاهرة الدولار" (1) التي عادة ما ترافق تدهور أسعار صرف العملات المحلية بالإجراءات

المراجع:

- إبراهيم، أيمن محمد (2015). محددات وتاريخ أزمة العملة في مصر، مجلة كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- أبو العيون، محمود (2018). السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، سلسلة أوراق العمل رقم 78، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- "المالية": 319 مليار جنيه عجز الموازنة العامة للدولة خلال 2016-2017 (2016، 11 يوليو). متوفر على الرابط التالي: <https://goo.gl/mbD4sp>
- البنك الدولي (2016). مصر- الاتفاق الاقتصادية - ربيع 2016. متوفر على الرابط التالي: <http://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/publication/economic-outlook-spring-2016>
- البنك الدولي (2018). بيانات ممارسة أنشطة الأعمال في مصر. متوفر على الرابط التالي: <http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/egypt>
- بينها الجنيه المصري والليرة التركية.. هذه العملات سُحقت في 2016 (2016، 29 ديسمبر). متوفر على الرابط التالي: <https://arabic.cnn.com/business/2016/12/29/worst-currencies-2016>
- تقارير شركة الجزيرة كابيتال للأسواق المالية (2016). متوفر على الرابط التالي: <http://www.aljaziracapital.com.sa/arabic/index.asp>
- تقارير صندوق النقد الدولي، متوفر على الرابط التالي: https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weorept.aspx?pr.x=50&pr.y=13&sy=2010&ey=2021&scsm=1&ssd=1&sort=country&ds=.&br=1&c=469&s=LUR%2CGGSB_NPGDP%2CGGXWDG_NGDP%2C-BCA_NGDPD&grp=0&a
- صلاح، محمود (2016). تعويم الجنية ضرورة ملحة لوقف نزيف الاقتصاد المصري، مجلة البورصة المصرية، العدد السادس.
- مصر الأكثر تدميراً للطبقة المتوسطة على مستوى العالم (2016، 27 ديسمبر). متوفر على الرابط التالي: <http://m.arabfinance.com/NewsItem.aspx?NewsID=373549>
- وزارة المالية المصرية (2016). تحليل مقارن لآداء أهم المؤشرات الاقتصادية. متوفر على الرابط التالي: <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Ara-bic/Reportes/2016/3/50.pdf>
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في مصر (2016). المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية وربع السنوية 2016، متوفر على الرابط التالي: <http://www.mop.gov.eg/MOP/MOPStat.aspx?ModID=2&stat=1>

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية هي مؤسسة بحثية وتعليمية متخصصة في السياسات العامة. تأسست عام 2005 برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي. تهدف الكلية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية على اعتماد سياسات عامة فعالة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة العربية.

وسعيًا لتحقيق هذا الهدف، تتعاون الكلية مع مؤسسات دولية فيما يتعلق بالبحوث وبرامج التدريب. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الكلية منتديات ومؤتمرات دولية لمناقشة السياسات العامة وتيسير تبادل الأفكار واستمرار الحوار على المستويين الوطني والإقليمي.

تلتزم الكلية بإنتاج المعرفة ونشر أفضل الممارسات وتدريب صنّاع السياسات في الدولة والمنطقة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تسعى الكلية لتطوير قدراتها لدعم برامج البحوث والتدريس بما فيها:

- بحوث تطبيقية في السياسات العامة والإدارة العامة
- ماجستير في السياسات العامة والإدارة العامة
- التعليم التنفيذي لكبار المسؤولين والمدراء
- منتديات المعرفة التي يقدمها الخبراء وصنّاع السياسات

الشكر والتقدير لفريق العمل

التأليف: قام طلاب كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بتأليف السلسلة. حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين.

- التحرير: لى زقزق، باحثة مشاركة في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
- فريق الإنتاج: انجي عثمان | امل السيسي | غيث يكن | شعيب كنوث

للتواصل:

للمعلومات العامة أو التعليق على تمرين تحليل السياسات والمطبوعات، برجاء التواصل عبر البريد الإلكتروني:

PAE@mbrsg.ac.ae



كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

Mohammed Bin Rashid School of Government

Convention Tower, Level 13, P.O. Box 72229, Dubai, UAE
Tel: +971 4 329 3290 - Fax: +971 4 329 3291
www.mbrsg.ae - info@mbrsg.ae

